

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة
وعضوية القضاة السادة
باسل أبو عنزة، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، داود طويلة

المميز :- نائب عام الجنايات الكبرى .

المميز ضده :-

بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى رقم (٢٠١٥/٣٠٥) تاريخ ٢٠١٥/٣/٢٥ المتضمن تعديل وصف
التهمة المسندة للمميز ضده من جناية الشروع بالقتل إلى جنحة التسبب بالإيذاء وإسقاط
دعوى الحق العام .

طالباً قبول التمييز شكلاً ونقضه موضوعاً للأسباب التالية :-

١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها ولم تطبق القانون على
الوقائع تطبيقاً سليماً إذ إن البيانات التي قدمتها النيابة العامة تثبت بأن المميز ضده
كان ينوي قتل المجني عليه وإن الأفعال اللازمة لإتمام الجريمة قد تمت ولكن
لحيلولة أسباب مانعة لا دخل لإرادة المميز ضده فيها لم تتم الجريمة المقصودة
والمتمثلة بالإسعافات الفورية للمجني عليه ونقله إلى المستشفى وإجراء العلاج
الفوري اللازم له والعناية الإلهية التي حالت دون حدوث الوفاة.

٢- إن الإصابة التي تعرض لها المجني عليه كانت في مكان قاتل من جسمه وهي
الخاصرة اليسرى كما وأن المميز ضده استعمل سلاحاً نارياً قاتلاً بطبيعته ونتيجة

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠١٥/٧٩٦

لذلك فقد شكلت الإصابة خطورة على حياة المجني عليه مما يدل على أن نية القتل كانت متوافرة في ذهن المميز ضده.

٣- القرار المميز مشوب بعيب القصور في التعليل والتسبيب والفساد في الاستدلال.

بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢١ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً ونقضه موضوعاً .

القرار

بعد التدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات كانت قد أحالت المتهم :-

- ليحاكم أمام محكمة الجنايات الكبرى بالتهمتين التاليتين :-
- ١- جناية الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات .
 - ٢- جناية حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمواد (٣ و ٤ و ١١/د) من قانون الأسلحة النارية والذخائر .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت قراراً برقم (٢٠١٥/٣٠٥) تاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية:-

بالتدقيق في أوراق هذه القضية وفي البيانات والأدلة المقدمة فيها والمستمعة وجدت المحكمة أن وقائعها الثابتة وكما قنعت بها واستقرت في وجدانها تتلخص بأن المتهم هو ابن عم المجني عليه وترابطهما علاقات قرى ومودة ومحبة وأنه وبتاريخ ٢٠١٤/٨/٢٩ وأثناء أن كان المتهم يقوم بإطلاق عيارات نارية من مسدس اشتراه حديثاً أصابت إحدى الأعيرة النارية المجني عليه في بطنه نتيجة إهمال وقلة احتراز من قبل المتهم حيث تم إسعافه على أثر ذلك ونقله إلى المستشفى وأجري العلاج

اللازم له واحتصل على تقرير طبي قضائي خلاصته مدة تعطيل شهرين وأن الإصابة كانت تشكل خطورة على حياته وجرت الملاحقة .

وبتطبيق الوقائع على القانون قضت المحكمة بما يلي :-

١- عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جرم الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات إلى جنحة التسبب بالإيذاء خلافاً لأحكام المادة (٣٤٤) عقوبات، وحيث أسقط المشتكي حقه الشخصي فتقرر المحكمة وعملاً بأحكام المادة (٤/٣٤٤) عقوبات إسقاط دعوى الحق العام لتنازل الشاكي عن شكواه وتضمنين المشتكي رسم الإسقاط .

٢- عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً لأحكام المادتين (٤٣ و ٤) من قانون الأسلحة النارية والذخائر وعملاً بأحكام المادة (١١/د) من القانون ذاته الحكم عليه بالحبس مدة ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف من ٢٠١٤/٩/١ ولغاية ٢٠١٤/١٢/٢١ ومصادرة السلاح الناري وحيث أمضى هذه المدة موقوفاً فتقرر المحكمة اعتبار هذا الحكم منفذاً .

لم يرض نائب عام محكمة الجنايات الكبرى بهذا القرار فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن أسباب التمييز :-

وعن السببين الأول والثاني الدائرين حول الطعن بخطأ محكمة الجنايات في تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالقتل إلى جنحة الإيذاء على الرغم أن الإصابة التي تعرض إليها المميز ضده كانت في مكان قاتل .

وفي ذلك نجد إن النية أمر باطني يضمرة الجاني ويخفيه في نفسه ويستدل عليها من أفعاله الظاهرة ومن الظروف التي رافقت هذه الأفعال ومن الأدوات التي استعملها في الاعتداء، وقد استقر الاجتهاد القضائي أن العوامل التي تساعد في استظهار النية في جرائم القتل تتلخص في نوع الأداة التي استعملها الجاني وطبيعتها وكيفية استخدامها

وموقع الإصابة وفيما إذا وقعت في مكان خطر في جسم الإنسان أم لا ومن طبيعتها إذا شكلت خطورة على حياة المجني عليه.

وفي الحالة المعروضة فإن المتهم استخدم في اعتدائه أداة قاتلة بطبيعتها (المسدس) إلا أن الظروف التي رافقت أفعاله والمتمثلة بإطلاق عيارات نارية في الهواء بقصد تجريب مسدس كان قد اشتراه حديثاً أصابت إحداها المشتكى في بطنه نتيجة إهمال وقلة احتراز لا تشكل جناية الشروع بالقتل كون نية المتهم لم تتجه للقتل وبالتالي فإن الفعل الذي ارتكبه المتهم هو نتيجة إهمال وقلة احتراز على اعتبار إن المشتكى والمتهم أبناء عمومة وتربط بينهما صداقة ومحبة، الأمر الذي يجعل تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم المميز ضده من جناية الشروع بالقتل وفقاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) من قانون العقوبات إلى جنحة التسبب بالإيذاء خلافاً لأحكام المادة (٣٣٤) من القانون ذاته واقعاً في محله وسببي التمييز لا يردان على القرار المميز مما يتعين ردهما.

وعن السبب الثالث المتعلق بأن القرار المميز مشوب بالقصور في التعليل .

نجد إن القرار المطعون فيه قد اشتمل على علله وأسبابه والنتيجة التي توصلت إليها المحكمة كانت سائغة ومقبولة مما يجعل من هذا السبب لا يرد على القرار المطعون فيه مما يتعين رده.

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قرار أصدر بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٦/٩ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/أ. ك